

إنهاء الفقر الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ فلنحققه

تعزيز الشراكة العالمية للتنمية في وقت الأزمة

صحيفة الحقائق: أين توجد الثغرات؟

المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي (ODA)

الالتزام

على شكل مساعدات إنمائية رسمية إضافية سنويا بحلول عام ٢٠١٠، تعهدت بها مجموعة الثماني في الالتزام الذي قطعه على نفسها في غلن إيغلز. سوف يعمل هذا على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية إلى ١٥٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بالقيمة الدولارية حاليا.

٥٠ مليار دولار

الحالة الراهنة

أكثر من مستوى عام ٢٠٠٤ (بالقيمة الدولارية لعام ٢٠٠٤) تم تسليمها في عام ٢٠٠٨ من قبل المانحين التقليديين (أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو لجنة المساعدة الإنمائية)

٢٠,٧ مليار دولار

الفجوة

في المساعدات الإنمائية السنوية الإضافية (بالقيمة الدولارية لعام ٢٠٠٤).

٢٩,٣ مليار دولار

يجب على المانحين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يرسدوا في ميزانيتهم زيادة قدرها ٣٤,٧ مليار دولار سنويا في شكل أموال ذات قيمة اسمية عن المستوى الحالي بحلول عام ٢٠١٠، بحيث تصل المساعدات الإنمائية الرسمية إلى ١٥٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

توصية

المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا

الالتزام

في صورة مساعدات إنمائية رسمية إضافية سنويا (بالقيمة الدولارية لعام ٢٠٠٤) لقارة أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ تم التعهد بها في غلن إيغلز. سوف يعمل هذا على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا إلى ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بالقيمة الدولارية الحالية.

٢٥ مليار دولار

الحالة الراهنة

في صورة مساعدات إنمائية رسمية إضافية إلى أفريقيا (بالقيمة الدولارية لعام ٢٠٠٤) تمت برمجتها في خطط إنفاق المانحين بلجنة المساعدة الإنمائية في نهاية عام ٢٠٠٨.

٧,٦ مليار دولار

الفجوة

في المساعدات الإنمائية الإضافية (بالقيمة الدولارية لعام ٢٠٠٤).

١٧,٤ مليار دولار

يجب على المانحين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٠,٦ مليار دولار سنويا في شكل أموال ذات قيمة اسمية عن المستوى الحالي بحلول عام ٢٠١٠، لكي تبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية إلى القارة الأفريقية ٦٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠

توصية

المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا (LDCs)

الالتزام

في المساعدات الإنمائية الرسمية السنوية إلى أقل البلدان نموا، استنادا إلى الإقرار الوارد في برنامج عمل بروكسل عام ٢٠٠١ لأقل البلدان نموا والذي أقر بمعونة إلى أقل البلدان نموا تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي لدول لجنة المساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٠.

من ٥٣ مليار دولار إلى ٧١ مليار دولار

الموقف الحالي

في إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٧.

٣١,٩ مليار دولار

الفجوة

مطلوبة لزيادة مستوى معونة لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا عن مستويات عام ٢٠٠٧ للوفاء بهدف بروكسل بحلول عام ٢٠١٠.

من ٢١ مليار دولار إلى ٣٩ مليار دولار

يجب زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٠ بمقدار يتراوح من ٢١ مليار دولار إلى ٣٩ مليار دولار.

التوصية

المعونة كحصة من الدخل القومي

الالتزام

من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المتقدمة، كحصة من إجمالي الدخل القومي، وهو الهدف الذي تسعى إليه الأمم المتحدة منذ فترة طويلة. **٠,٧٠ في المائة**

الحالة الراهنة

من إجمالي الدخل القومي المدمج للدول المتقدمة والموزع في شكل مساعدات إنمائية رسمية في عام ٢٠٠٨ (لإجمالي ١١٩,٨ مليار دولار أمريكي). **٠,٣٠ في المائة**

الفجوة

من إجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة. **٠,٤٠ في المائة**

- يجب على المانحين الوفاء بالهدف المتوسط للمساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٥ بالمائة من إجمالي الدخل القومي للمانحين بحلول عام ٢٠١٠ (الموضح في القمة العالمية في ٢٠٠٥) وزيادة المعونة إلى ٠,٧ بالمائة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة بحلول عام ٢٠١٥.

التوصيات

- يجب على المانحين، بما في ذلك المانحين الجدد، إلى جانب الدول المتلقية، الإسراع من التقدم نحو مواعيد ومحاذاة إدارة المعونة لتحقيق النتائج وتحمل المسؤولية المتبادلة عن موارد المعونة. ويجب أن يكون هناك حوار أفضل حول المساعدات الإنمائية الرسمية مع المانحين غير المشتركين في لجنة المساعدة الإنمائية.

الوصول إلى الأسواق: جولة الدوحة

الالتزام

تأسيس "نظام مالي وتجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل وقائم على قواعد وقابل للتنبؤ وغير تمييزي" (إعلان الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٠).

الفجوة

الفشل في إنهاء جولة المفاوضات التجارية بالدوحة

يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية تعزيز الالتزام بالإنهاء المبكر لجولة الدوحة الطموحة والموجهة إلى التنمية. **التوصية**

الإعفاء من الرسوم الجمركية لصادرات أقل البلدان نموا

الالتزام

من منتجات أقل البلدان نموا المخصصة للتصدير يجب أن تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص إلى أسواق الدول المتقدمة، الإعلان الوزاري في هونج كونج عام ٢٠٠٥ الصادر عن منظمة التجارة العالمية الموصى به.

٩٧ في المائة
(خطوط التعرفة)

الحالة الراهنة

من صادرات أقل البلدان نموا تحصل حاليا على الإعفاء من الرسوم الجمركية إلى أسواق الدول المتقدمة، باستثناء الأسلحة والنفط.

٨٠ في المائة
(الواردات حسب القيمة)

الفجوة

لا تحظى صادرات أقل البلدان نموا، من غير النفط والأسلحة، بالإعفاءات من الرسوم الجمركية.

١٧ في المائة

يجب على الدول المتقدمة أن تسمح بالإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص لـ ٩٧ بالمائة على الأقل من المنتجات المستوردة من أقل البلدان نموا.

التوصية

تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

الالتزام

مؤهلة لتخفيف الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٤٠ دولة

الحالة الراهنة

وصلت إلى نقطة قرار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتتلقى تخفيفا للدين بمقدار ٥٤,٣ مليار دولار، مقاسة وفقا لقيم نهاية عام ٢٠٠٨. تلقت التزاما إضافيا قدره ٢٣,٦ مليار دولار من خلال المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين (MDRI). مصنفة على أن خطورة كونها مثقلة بالديون منخفضة من بين ٢٢ دولة تجاوزت مرحلة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٥ دولة

٢٤ من ٣٥ دولة

٩ دول

الفجوة

لا تزال عُرضة لخطر العجز عن تسديد الديون.

١٣ دولة

● إكمال مبادرات تخفيف عبء الديون على البلدان المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.

التوصيات

● ضمان أن كافة عمليات تخفيف الدين مقترنة بالمساعدات الإنمائية الرسمية.

الحصول على الأدوية الأساسية

الالتزام

إن توفير **الأدوية الأساسية بأسعار معقولة** للجميع في العالم النامي هو هدف متفق عليه في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

الحالة الراهنة

يزيد متوسط أسعار الأدوية الأساسية في الدول النامية **٢,٥ ضعف** عن الأسعار المرجعية العالمية في القطاع العام، و**يزيد ٦,١ ضعفا** في القطاع الخاص.

التوصية

يجب الاستعانة بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار معقولة.

الحصول على التكنولوجيا

الالتزام

إن **الحصول على مزايا التكنولوجيات الجديدة**، وخصوصا المعلومات والاتصالات، في الدول النامية هو هدف متفق عليه ضمن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

في العالم النامي

من السكان اشتركوا في خدمة الهاتف المحمول في عام ٢٠٠٧.	٣٩ في المائة
من السكان استخدموا الإنترنت في عام ٢٠٠٧.	١٣ في المائة
من السكان اشتركوا في خدمة الإنترنت الثابت فائق السرعة في عام ٢٠٠٧.	٢,٤ في المائة
كان السعر الشهري لخدمات الإنترنت فائق السرعة في عام ٢٠٠٨.	٢٨٩ دولار (الشراكة بين القطاعين لعام والخاص)

في العالم المتقدم: (للمقارنة)

من السكان اشتركوا في خدمة الهواتف المحمول في عام ٢٠٠٧.	١٠٠ في المائة
من السكان استخدموا الإنترنت في عام ٢٠٠٧.	٦٤ في المائة
من السكان اشتركوا في خدمة الإنترنت الثابت فائق السرعة في عام ٢٠٠٧.	٢٢ في المائة
كان السعر الشهري لخدمات الإنترنت فائق السرعة في عام ٢٠٠٨.	٢٨ دولار (الشراكة بين القطاعين لعام والخاص)

التوصية
تحسين الوصول إلى كل من خدمات الهواتف المتنقلة وخدمات الإنترنت في الدول النامية بشكل هائل، من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

www.un.org/esa/policy/mdggap

صادر عن إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة – سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩